

## الفصل الرابع: أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية.

### الاهداف التعليمية :

- مفهوم الاشكال المختلفة للعلاقات الاقتصادية الدولية..
- مفهوم واهداف ودرجات التكامل الاقتصادي.
- اظهار الاستثمار الأجنبي كضرورة لقيام العلاقات الاقتصادية الدولية.

**تمهيد:** شهد الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات اقتصادية عالمية سريعة، أثرت بشكل كبير على إقتصادات العالم. فبقدر ما تعرضت هذه الأخيرة للمشاكل و الأزمات، بقدر ما كانت في مقابل ذلك جهود مبذولة لتعزيز السياسات العامة على المستويين المحلي و الدولي.

إنعكست أهم التطورات التي شهدتها الإقتصاد العالمي على تزايد ظاهرة الإعتماد الإقتصادي المتبادل، الذي يتمثل في زيادة حجم و نوع المعاملات السلعية و الخدماتية العابرة للحدود، و تعاضم التدفقات الرأسمالية الدولية و إزدياد سرعة إنتشار التكنولوجيا. و نتيجة هذه التغيرات بدأت الخريطة الإقتصادية للعالم في التغير، إذ برزت آليات و أشكال و مفاهيم جديدة على مستوى السياسة الإقتصادية و العلاقات الإقتصادية الدولية، وطبعاً كان العالم الثالث طرفاً في هذه التطورات يتفاعل معها مرة يؤثر فيها و مرة أخرى يتأثر بها.

إن أبرز ما ميز التغير الحاصل على المستوى الإقتصادي، هو الثورة العلمية و التكنولوجية التي كانت و لاتزال محتكرة من قبل عدد قليل جداً من الدول المتقدمة. و هي الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و ألمانيا وفرنسا و روسيا. و هذا يعود إلى أن هذه الدول تضم أكبر عدد من الباحثين و تقوم بإنفاق مبالغ ضخمة على البحوث العلمية و التكنولوجية. هذا الأمر جعلها تحتكر هذا المجال و تساهم بشكل فعال في تغيير إضافة إلى ذلك، شهدت الساحة الدولية إنهيار المعسكر الإشتراكي و سيادة النظام هيكل الإقتصاد العالمي. الرأسمالي، مما فتح الأبواب لسيطرة الدول المتقدمة على الأسواق العالمية بهدف تصريف فائض إنتاجها، و العمل على تحرير المبادلات التجارية و كذا إلغاء الحواجز أمام تدفق عناصر الإنتاج- عدا عنصر العمل-. من جانب آخر ساهمت كل من المؤسسات الدولية و التكتلات الإقتصادية الكبرى بقوة في رسم معالم النظام الإقتصادي العالمي و توجيهه.

### 1-التكامل الاقتصادي

## تعريف التكامل الإقتصادي.

نجد من بين التعاريف التي قدمها رواد الفكر الإقتصادي التكامل لمصطلح التكامل الإقتصادي، ما يأتي:

"إن التكامل الإقتصادي هو عملية إرتباط دولتين أو أكثر في شكل إتحاد إقتصادي، تكون فيه العلاقات بين هذه الدول أوثق مما هي عليه مع باقي دول العالم". و حسب ما قدمه الإقتصادي "بيلا بلاسا"، "فالتكامل الإقتصادي بوصفه عملية، هو عبارة عن عملية تتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الإقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، أما بوصفه حالة فإنه يتمثل في إنتفاء و إختفاء كل صور التفرقة بين إقتصادات الدول الأعضاء، و هذا يعني التركيز على النتيجة التي يتم تحقيقها من خلال التكامل".

التكامل الإقتصادي عبارة عن "عملية سياسية و إقتصادية و إجتماعية مستمرة، بإتجاه إقامة علاقات إندماجية متكافئة بخلق مصالح إقتصادية متبادلة و تحقيق عوائد مشتركة متناسبة، من خلال خلق مزيد من التداخل بين هذه العلاقات الإندماجية في الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية.

بإختلاف التعاريف السابقة المقدمة للتكامل الإقتصادي، يمكن القول بأن التكامل الإقتصادي هو عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية و غير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الإقتصادية و النقدية و المالية مما يؤدي إلى خلق كتلة إقتصادي جديد يحل محل الإقتصادات الوطنية في المنطقة التكاملية.

إن التكامل الإقتصادي هو عملية بالغة التعقيد و الشمول و العمق في العلاقات الإقتصادية و السياسية. كما أنها تنتج عنها تغييرات و أثار شكلية في الإقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل و في هذا الصدد هناك إتجاهان رئيسان يمكن التمييز بينهما هما:

**الإتجاه الأول:** و هو إتجاه عام، يعرف التكامل الإقتصادي على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين مختلف الدول دون المساس بسيادة أي منهما. لكن هذا التعريف ينتقد لإتساعه، لأنه يجعل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية. و هذا يتنافى مع مفهوم التكامل، و يغفل التمييز بين التكامل من ناحية و التعاون و التنسيق من ناحية أخرى.

**الإتجاه الثاني:** و هو إتجاه أكثر تحديدا، ينظر للتكامل على أنه عملية تطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات المتفاعلة التي تؤثر على سيادة الدولة.

## 2- مقومات و أهداف التكامل الإقتصادي.

### 1/ مقومات التكامل الإقتصادي:

يشترط تحقيق التكامل الإقتصادي الإستناد إلى مقومات إقتصادية و سياسية و ثقافية و جيوسياسية. و من بين المقومات الإقتصادية التي لها دور فاعل في إحداث التكامل الإقتصادي ما يأتي:

- **التخصص و تقسيم العمل:** و هما عاملان أساسيان في بلورة التكامل الإقتصادي، لأنهما يحققان وفورات الإنتاج و الحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، في ظل ضمان الإستفادة لجميع الدول. و يعتبر هذا أساس قيام التكامل و إستمراره و نجاحه و فاعليته.

- **توفر عناصر الإنتاج:** و هذا يعني توفر كل عناصر الإنتاج التي تدخل في العمليات الإنتاجية من رأس المال والعمل و العوامل التقنية و التنظيمية، المسؤولة عن تحقيق الكفاءة الإنتاجية. و الواضح أن التكامل يوفر فرصا و إمكانات أكبر لإتاحة هذه العناصر للدول المتكاملة. إضافة إلى الموارد الطبيعية التي تعد من أهم مقومات

التكامل الإقتصادي ونجاحه واستمراره. لأنه بتوفرها سيحقق مكاسب للدول المتكاملة. فبعض الدول لديها إمكانيات زراعية واسعة تساعد على توفير إنتاج زراعي هائل، والبعض الآخر تتوفر على إمكانيات معدنية تمكنها من تحقيق صناعة متطورة، و دول أخرى تتمتع بمناخ ملائم و مناطق سياحية تمنحها قدرات سياحية فائقة.

- **توفير وسائل النقل و الإتصال:** تساعد وسائل النقل البحري و الجوي أو البري، و كذا طرق الإتصال الحديثة، على نجاح عملية التكامل بين الدول. و توفرها يؤدي إلى تقويته و استمراره.

### 3- أهداف التكامل الإقتصادي:

تكمن الأهداف التي تجعل الدول تلجأ للتكامل الإقتصادي فيما يأتي:

- **إتساع حجم السوق:** يصبح بإمكان كل بلد توجيه إنتاجه إلى السوق الموسعة لدول التكامل بدل توجيهها إلى السوق المحلية فقط. و هذا ما يؤدي إلى نمو حافز التوسع في إنتاج المشروعات، بسبب توفر الطلب، و بالتالي زيادة إستخدام الطاقات و الموارد الإنتاجية. هذا الأمر يحقق الوفورات الإنتاجية بكميات كبيرة، و تزداد بالتالي المنافسة بين المشاريع الإنتاجية، فتتخفف الأسعار و ترتفع جودة المنتجات، و ربما قد تتجه هذه المشروعات إلى عمليات تصدير منتجاتها بعدما تنتشع سوق التكامل.

- **زيادة التشغيل:** يتيح إتساع السوق و التوسع في الإنتاج و النشاطات الإقتصادية فرصا أكبر للتشغيل، خاصة و أن سوق العمل أصبحت سوقا واحدة لدول التكامل، قادرة على إستيعاب فائض العمل الموجود لدى بعضها، فترتفع بالتالي إنتاجية العمل.

- **زيادة معدل النمو الإقتصادي:** يوفر التكامل إمكانيات أكبر لزيادة الإنتاج، بغية تغطية السوق الواسعة مع وفرة عناصر الإنتاج التي تتيحها بلدان التكامل لبعضها البعض. و بالتالي تصبح هناك حرية في عملية الإنتاج و مزاوله مختلف الأنشطة الإقتصادية. و من ثم يتوفر قدر كاف من عنصر رأس المال و الأيدي العاملة، إعتادا على إمكانيات كافة الدول المتكاملة. و هذا ينتج عنه زيادة في حجم الإنتاج بالشكل الذي يحقق نموا في الناتج والدخل القومي و يرتفع بالتالي النمو الإقتصادي.

- **تطوير القاعدة التكنولوجية:** التعامل بين مجموعة من الدول المتكاملة، يجعل الإستفادة من القدرات التكنولوجية للدولة سهلة بالنسبة لبقية دول التكامل الأخرى، و يساهم في إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية قادرة على الإستجابة للمتطلبات المحلية، و بالتالي تتطور و تنمو القدرة على الإستخدام و النمو إعتادا على هذه القاعدة التكنولوجية المحلية.

- ضمان حماية أكبر للإقتصاد: يساهم التكامل الإقتصادي في توفير درجة عالية من الحماية لكافة الإقتصادات المتكاملة أمام الشركات العملاقة و التكتلات الإقتصادية، و هذا يؤدي بالضرورة إلى المحافظة على القدرات و الموارد و تسخيرها لخدمة دول التكامل، و بالتالي يجنبها التبعية لإقتصادات أخرى أكثر تطورا.

### 4- مزايا و مشاكل التكامل الإقتصادي.

من المعلوم أن التكامل الإقتصادي يحمل الكثير من المزايا، لكن في مقابل ذلك لا يخلو من المشاكل التي قد تعيق إستمراره أو نجاحه.

## أولاً: مزايا التكامل الإقتصادي.

هناك العديد من المزايا التي ينطوي عليها التكامل الإقتصادي، يمكن توضيحها كما يأتي:

### 1/ حرية تنقل عناصر الإنتاج:

قيام تكامل إقتصادي بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة المتكاملة دون قيود، مما يسمح بتطوير الإنتاج و تخفيض تكاليفه و تحسين جودة المنتجات. و هذا ما يزيد من نسبة توظيف عناصر الإنتاج و يرفع العوائد، و بالتالي يزداد مستوى الإشباع لدى أفراد الدول المتكاملة و يرتفع مستوى رفاهيتهم.

فإنّ نقل رؤوس الأموال من الدول ذات فائض في رأس المال إلى الدول ذات العجز، يصاحبه إعادة توزيع مكافآت رأس المال من الدول التي لديها فائض و مستوى أجور متدني و ضغط ديمغرافي، باتجاه الدول التي تعاني نقصاً في اليد العاملة. و إستمرار هذه العملية في الأجل المتوسط و الطويل يعيد التوازن لمستويات الأجور في منطقة التكامل الإقتصادي، و يؤدي إلى الإستغلال الأمثل للموارد، الأمر الذي ينجم عنه توفير المزيد من السلع و الخدمات بشكل أكثر مما كان قبل الدخول في التكامل الإقتصادي.

### 2/ زيادة قوة التفاوض:

من مزايا التكامل الإقتصادي منح الدول المتكاملة صلابة في التفاوض و الثقل الملموس في المجتمعات العالمية، و هذا راجع لكبر حجم صادراتها و وارداتها، فتستطيع إقتناء واردات بأسعار أقل و زيادة أسعار صادراتها بسبب عدم التنافس فيما بينها في الأسواق الخارجية، و هذا يمكنها من الحصول على شروط أفضل لمبادلاتها التجارية.

### 3/ إتساع حجم السوق:

هناك العديد من المقاييس يمكن بواسطتها التعرف على حجم السوق، فالإقتصادي "كوزنيتز" يرى أن قياس هذا الحجم يكون على أساس عدد السكان أو بإستخدام المساحة الجغرافية للدول المتكاملة. أما الإقتصادي "ألن" فيستخدم معيار حجم الناتج القومي لقياس حجم السوق لأن ضيق الأسواق المحلية للدول و عدم قدرتها على إستيعاب مختلف المنتجات، يرجع إلى إنخفاض القدرة الشرائية في هذه الدول و يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج. لكن التكامل الإقتصادي يعطي حلاً لهذه المشكلة، فمختلف المنتجات سوف تجد أسواقاً أوسع و مجالاً أكبر، مما يزيد من تسويقها و تحسين التكنولوجيا و تأمين زيادة الإنتاج. و يترتب على إتساع حجم السوق العديد من المزايا، أهمها الإسراع في عملية التنمية الإقتصادية نتيجة توسيع و إقامة الوحدات الإنتاجية على أسس إقتصادية سليمة، و الإستفادة من وحدات الإنتاج الكبير الخارجية و الداخلية الذي يصاحبه زيادة في حجم الإستثمارات و القضاء على المخاطر التجارية، و رفع الكفاءة الإقتصادية و إرتفاع مستوى الرفاهية. إضافة إلى إقامة صناعات لم تكن قائمة قبل إنشاء التكتل.

### 4/ تخفيض العبء على ميزان المدفوعات:

تلجأ الدول المتكاملة إقتصادياً إلى زيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها، و تخفض من حجم إستيرادها من العالم الخارجي. هذا ما يؤدي إلى تخفيض العبء على موازين مدفوعاتها.

### 5/ زيادة معدل النمو الإقتصادي:

يؤدي التكامل الإقتصادي إلى زيادة معدل النمو الإقتصادي في الدول الأعضاء، عن طريق تشجيع الإستثمار. حيث "أن الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الإستثماري، أين تكون الفرصة مهيأة لرأس المال في مختلف دول التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال في وسائل إنتاج تلك السلع، فضلاً

عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وإتاحة حرية التنقل و التوطن وإقامة رؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية، إذ يسهل إستغلال موارد جديدة في كل من الزراعة و الصناعة و الخدمات و غيرها. و لهذا يتوقع أن يسفر التكامل الإقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال و زيادة معدل النمو الإقتصادي في الدول المتكاملة".

## 6/ الإستفادة من مهارات اليد العاملة:

يصاحب قيام التكامل الإقتصادي تطبيق مبادئ تقسيم العمل، و هذا كفيل بإظهار القدرات و المواهب والعمل على تنميتها و الإستفادة من الفنيين و غيرهم كل في ميدان تخصصه.

## 2-مشاكل التكامل الإقتصادي.

رغم المزايا التي يتيحها التكامل الإقتصادي، إلا أنه لا يخلو من السلبيات و المشاكل. فقد تنشأ بعض المشاكل تلقائياً بمجرد قيام التكامل، و قد ينشأ بعضها الآخر عند بداية التطبيق الفعلي لإتفاقية التكامل. و من أهم هذه المشاكل نذكر ما يأتي:

### 1/ التعريف الموحدة:

من أهم أسس قيام التكامل الإقتصادي بين مجموعة من الدول، هو إزالة الحواجز الجمركية و الإتفاق مسبقاً على وضع تعريف جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي. إلا أنه من الصعب وضع تعريف موحدة تفرض على مجموع الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بينها. و هذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريف موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية، و البعض الآخر تفرض تعريف موحدة تزيد عن الرسم المعمول به، نظراً لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر، كإستعمال المواد و السلع المستوردة كمواد أولية في صناعاتها المحلية.

### 2/ الحماية الجمركية:

ينتج عن تباين مستويات النمو الإقتصادي و ظروف المشاريع الإنتاجية للدول المتكاملة، إختلاف درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في الدولة العضو. و هذا يرجع للمنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى خاصة التي تنتج بتكاليف أقل، و التي قد تؤدي إلى إنهاء مشاريع تنسيق السياسات الإقتصادية.

### 3/ توزيع الإيرادات و تعويض الخسائر:

قد يقع بين الدول المتكاملة إقتصادياً إشكال في كيفية توزيع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء، لهذا لا يمكن تقسيم هذه الإيرادات إلا إذا كانت هناك طريقة متفق عليها قبل قيام التكامل. و في هذه الحالة تبرز مشكلة الأساس الذي سيتم وفقه هذا التقسيم.

فالبعض يرى أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها من السلع و الموارد الواردة، بعد قيام الدول الكبرى في الإتحاد بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه، و ذلك كتعويض لما خسرت من الإيرادات الجمركية نتيجة إنضمامها للتكتل، و كمثال على ذلك ما طبق في الإتحاد الجمركي المقام بين فرنسا و موناكو سنة 1965. و فريق آخر يرى أن يتم تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء، على أساس نسبة عدد سكان كل دولة إلى مجموع سكان الإتحاد، أي جعل إيرادات الجمارك تتناسب مع عدد السكان.

و نفس الإشكال يطرح حول كيفية تعويض خسائر بعض الدول من الإيرادات الجمركية، و هذا يعود لتباين مساهمة الدول الأعضاء في إيرادات الإتحاد الجمركي.

## 5- درجات التكامل الإقتصادي.

قام العديد من الباحثين الإقتصاديين بتصنيف التكامل الإقتصادي في درجات، فقد رتب الإقتصادي "بيلابلاسا" درجات التكامل الإقتصادي كالآتي: إتفاقية التفضيل الجمركي، و منطقة التجارة الحرة، و السوق المشتركة، و الوحدة الإقتصادية و التكامل الإقتصادي التام. لكن في مقابل ذلك، يرى البعض الآخر أن درجات التكامل تضم منطقة التجارة الحرة و الإتحاد الجمركي و الوحدة الإقتصادية فقط. و يضيف البعض الآخر الإتحاد النقدي، و يمكن أن نلخص أهم درجات التكامل الإقتصادي فيما يأتي:

### 1/ منطقة التجارة التفضيلية أو منطقة التفضيل الجمركي:

بغية تفعيل التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، يتم إنشاء منطقة تجارة تفضيلية، و هي عبارة عن إتفاقات تجارية تتم بين مجموعة من الدول، بهدف تخفيض العوائق التجارية الجمركية أو غير الجمركية على الواردات التي تتم بينها دون إلغائها كلياً، مع الحفاظ على أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء في منطقة التفضيل. و من أمثلة هذا النوع من الإتفاقات التجارية التفضيلية، العوائق التي تفرضها الدول الأوروبية على وارداتها من الدول النامية. و من بين خصائص منطقة التجارة التفضيلية ما يأتي:

- تقتصر هذه الدرجة التكاملية على مجرد تخفيض العقبات الجمركية و غير الجمركية دون إلغائها كلياً.  
- تنصب المعاملة التفضيلية الجمركية في هذه الدرجة من التكامل على الشق السلعي للتجارة الإقليمية فقط، دون أن تمتد إلى شقها النقدي.

- تحتفظ الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمركي بحق صياغة و تحديد نمط سياساتها القطرية في المجالات الجمركية و غير الجمركية، دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.

### 2/ منطقة التجارة الحرة:

تمثل منطقة التجارة الحرة ثاني درجة من درجات التكامل الإقتصادي، و تهدف إلى إزالة القيود الجمركية و غير الجمركية على حركة السلع و الخدمات بين الدول المتكاملة. شرط إحتفاظ كل دولة عضو بتعريفه جمركية تجاه بقية دول العالم، أي كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة التكاملية.

تعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الإقتصادي، و الهدف منها هو زيادة حجم التبادل التجاري و رفع معدلات النمو الإقتصادي و تنويع التجارة. و عادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة، يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء. لكن المشكلة الرئيسية التي تواجهها في الغالب مناطق التجارة الحرة، هي مشكلة إعادة التصدير و ما يتولد عنها من إحتتمالات إنحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، خاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء. لأنه غالباً ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية إلى إشتداد عمليات إعادة التصدير، التي تزيد بدورها من إحتتمالات تسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة، خاصة من الدول ذات الرسوم

الجمركية المنخفضة إلى داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية العالية، و ذلك حتى تسهل عملية دفع الرسوم الجمركية عليها إذا كان هذا يحقق مصلحة المستوردين في الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة.

إضافة إلى ذلك، فإنه بإمكان أية دولة عضو في منطقة التجارة الحرة، أن تقوم بعقد إتفاقات جديدة دون موافقة بقية الدول الأخرى في المنطقة. لأنه يمكن أن تكون منطقة التجارة الحرة مقتصرة على بعض المنتجات دون منتجات أخرى. لذلك ينظر إليها على أنها أبسط الصيغ في أي مشروع تكاملي و تعتبر كتمهيد للإنطلاق إلى مراحل أكثر تقدماً في سلم التكامل الإقتصادي، إضافة إلى أنها لا تثير أية تعقيدات تقنية أو قانونية في التطبيق بين دولتين أو أكثر على مستوى الإقليم، لهذا نلاحظ إتجاه العديد من الدول خلال السنوات الأخيرة نحو إقامة مناطق للتجارة الحرة بالتوافق مع التوجهات نحو تحرير التجارة العالمية.

### 3/ الإتحاد الجمركي:

يشترك الإتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة، في إلغاء مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على التجارة البينية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، إضافة إلى ذلك يتم خلال الإتحاد الجمركي توحيد الرسوم أو التعريفات الجمركية لكافة الدول الأعضاء إزاء العالم الخارجي، فتصبح بذلك الأقاليم الجمركية للدول الأعضاء إقليماً جمركياً واحداً.

من جانب آخر، ليس للدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي الحق في عقد إتفاقات تجارية مع الدول الخارجة عن الإتحاد، أو تجديد الإتفاقات المبرمة معها. و الهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفات الجمركية الموحدة و زيادة المركز التنافسي للأعضاء. و تجدر الإشارة إلى أن الإتحادات الجمركية هي الأكثر كفاءة في درجات التكامل الإقتصادي و تسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر، لكنها في مقابل ذلك تحتاج إلى تنظيم أكبر و وضع قيود أو ثقل على سياسات و سيادات الدول الأعضاء. يمكن أن نشير إلى عناصر الإتحاد الجمركي في النقاط الآتية:

- وحدة القانون الجمركي و التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء.

- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

- وحدة الحدود الجمركية و الإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الإتحاد.

- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي، حسب معادلة متفق عليها تتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء.

يتضح من هذا أن الإتحاد الجمركي يختلف عن منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، و هو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها عادة منطقة التجارة الحرة المتعلقة بإعادة التصدير. و من عيوب الإتحاد الجمركي أنه يمثل أكثر درجات التكامل الإقتصادي تعقيداً، نظراً لإحتوائه على ترتيبات تتضمن الكثير من التنسيق في صنع القرارات و إدارة معقدة لإنشائه و الإشراف عليه. لكنه كثيراً ما يعد مؤشراً على إتباع أعضائه سياسة تكامل لا مجرد تعاون.

لقد أثار قضية إقامة الإتحادات الجمركية مخاوف عديدة، شكلت محورا بارزا في المفاوضات و المناقشات المتعلقة بإقامة نظام تجاري دولي متعدد الأطراف بعد الحرب العالمية الثانية. و يرجع سبب ذلك إلى اعتبارها حركة إقليمية لتحرير التجارة الخارجية، لها دخل في عرقلة إقامة النظام التجاري العالمي المنشود.

لذلك نجد أهم قضايا التكامل التي تواجه خطط بعض الدول، هي الإختيار بين منطقة التجارة الحرة أو إتحاد جمركي. فمن بين 162 إتفاقية تكامل إقليمي مسجلة في إطار الجات و المنظمة العالمية للتجارة حتى أوت 1998، توجد 143 إتفاقية منطقة تجارة حرة لا تفرض رسوما جمركية، لكن لا يوجد تنسيق بينها في الرسوم الخارجية، و هناك 19 إتحادا جمركيا له رسوم خارجية متساوية و تجارة داخلية حرة.

تجدر الإشارة إلى أنه لقياس الأثار الناجمة عن قيام الإتحاد الجمركي، يرى الإقتصادي "فاينر" أنه إذا أدى قيام الإتحاد إلى خلق التجارة كانت هناك فائدة منه، أما إذا توقفت أثاره عند تحويل التجارة فقط، فإنه يكون ضارا. وإذا أدت إزالة الرسوم الجمركية داخل الإتحاد الأكثر كفاءة من المناطق خارج الإتحاد منشأ للتجارة، أما إذا أراد تحويل الإنتاج أو جزء منه إلى مناطق داخل الإتحاد أقل كفاءة من المناطق خارج الإتحاد، كان الإتحاد محولا للتجارة... و "يتوقف مقدار المكسب أو الخسارة المحققة على الفوارق في التكاليف الخاصة بالإنتاج قبل إزالة الحواجز الجمركية و بعدها".

#### 4/ السوق المشتركة:

تمثل السوق المشتركة الدرجة الأكثر تقدما في سلم التكامل الإقتصادي، يتم خلالها إلغاء الرسوم الجمركية و توحيد التعريفات الجمركية إزاء العالم الخارجي، و كذا إلغاء القيود على حركة إنتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء. فيتم دمج أسواق السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج، و تصبح بالتالي المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة تؤدي إلى مضاعفة فرص الإستثمار و زيادة كفاءة إستخدام عناصر الإنتاج، و هذا من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال و العمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الإتحاد. لكن في مقابل ذلك تؤدي حرية إنتقال المنتجات إلى تقييد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة، و هذا يترتب عنه زيادة التفاوت الحاصل في مستويات المعيشة بين هذه الأقاليم.

#### 5/ الوحدة الاقتصادية:

في هذه الدرجة التكاملية، لا يقتصر الأمر على إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع و الخدمات و حركات عناصر الإنتاج فقط، بل يمتد ليشمل السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، و ذلك بغرض إقامة هيكل متكامل و إزالة التباين في تلك السياسات.

#### 6/ الإتحاد النقدي:

إضافة إلى إنتقال عناصر الإنتاج دون قيود بين الدول الأعضاء و تحرير تجارتها السلعية، فإن قيام التجارة و تحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة، يتوقف على إمكانية تحويل العملات. فتقوم الدول الأعضاء بتنسيق السياسات النقدية و المصرفية فيما بينها، لأن الإختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف التكامل الإقتصادي.

و يتم في هذه الحالة إدراج كافة الصيغ و الترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقوبات النقدية التي تعرقل إنسياب السلع و عناصر الإنتاج بين الدول. يتمثل عمل هذا الإتحاد في تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، و إطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري و الإستثماري، إضافة إلى زيادة التخصص الإقليمي و التكامل بين إقتصادات دول الإتحاد.

#### 7/ الإتحاد الإقتصادي التام:



يمثل التكامل الإقتصادي التام آخر درجات التكامل الإقتصادي، و بمقتضاه تصبح إقتصادات الدول الأعضاء بمثابة إقتصاد واحد، و فيه يتم توحيد سياساتها الإقتصادية و إنشاء سلطة إقليمية و جهاز إداري يتولى تنفيذ تلك السياسات الموحدة. و يمكن في إطار هذا الإتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة عن قيام التكامل الإقتصادي، مثل تحقيق الكفاءة في إستغلال الموارد الإقتصادية التي ينجم عنها زيادة الدخل الحقيقية و العدالة في توزيعها، مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الإقتصادية. مع العلم أن هذا النوع من الإتحاد غالباً ما يجمع بين الوحدة الإقتصادية و الوحدة السياسية للدول المشتركة فيه.

تجدر الإشارة إلى أن درجات التكامل الإقتصادي لا تنشأ صدفة، لأن هناك بعض العوامل التي تساعد على تكوينها أهمها :

- وجود علاقات بين مختلف الدول قبل تكوين الإتحاد.
- وجود العديد من القيود التي تعرقل حركة التجارة و إنتقال عناصر الإنتاج بين الدول، إذ تشكل هذه القيود الدافع الأساسي لتكوين مثل هذه الإتحادات.
- وجود منافسة بين الدول المتكاملة تدفع إلى تكوين الإتحادات الجمركية، حيث أن إلغاء التعريفات الجمركية فيما بين الدول يؤدي إلى تمتع الدول ذات الكفاءة بميزة الإنتاج، و بالتالي إعتقاد الدول الأخرى عليها في الحصول على متطلباتها، و هذا الأمر يؤدي إلى خلق التجارة و إرتفاع معدلاتها.
- عدم وجود الحواجز الطبيعية و سهولة إنتقال السلع و الخدمات، من شأنه أن لا يؤثر على نفقات النقل و يسمح بوجود سعر واحد في السوق التي يسعى التكامل إلى خلقها.
- كثرة عدد الدول المكونة للإتحاد يشجع على تكوينه للإستفادة من حجم السوق و تعدد مصادرها.

## 2- الإستثمار الأجنبي المباشر :

### مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر.

سوف يتم التطرق إلى مجموعتين أساسيتين من التعاريف، أولها مجموعة تعاريف المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و كذا بنك فرنسا، أما الثانية فهي مجموعة من التعاريف لبعض الاقتصاديين الذين تناولوا هذا المفهوم.

#### **1- تعريف الإستثمار الأجنبي من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية.**

يعرف صندوق النقد الدولي الإستثمار الأجنبي المباشر على " أنه مجموعة العمليات المختلفة الموجهة للتأثير في السوق و تسيير المؤسسة المتوطنة في دولة مخالفة لدولة المؤسسة الأم، ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الإستثمار مباشر حين يمتلك المستثمر الأجنبي % 10 أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، و من عدد الأصوات فيها.

أما منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) فتري أن الإستثمار الأجنبي المباشر " نشاط يترجم هدف كيان مقيم في إقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في إقتصاد آخر. ويفرض مفهوم المنفعة المستدامة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسسة، و من جانب آخر ممارسة

التأثير الفعال في تسيير المؤسسة. وتعتبر المنظمة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10 % من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت . ويعرف بنك فرنسا الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " إحتجاز نسبة معتبرة من رأس المال مانحا لمستثمر مقيم حق النظر في تسيير مؤسسة أجنبية مستثمرة ( المشاركة تساوي أو تفوق 10%) .

## 2- تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر بعض الاقتصاديين.

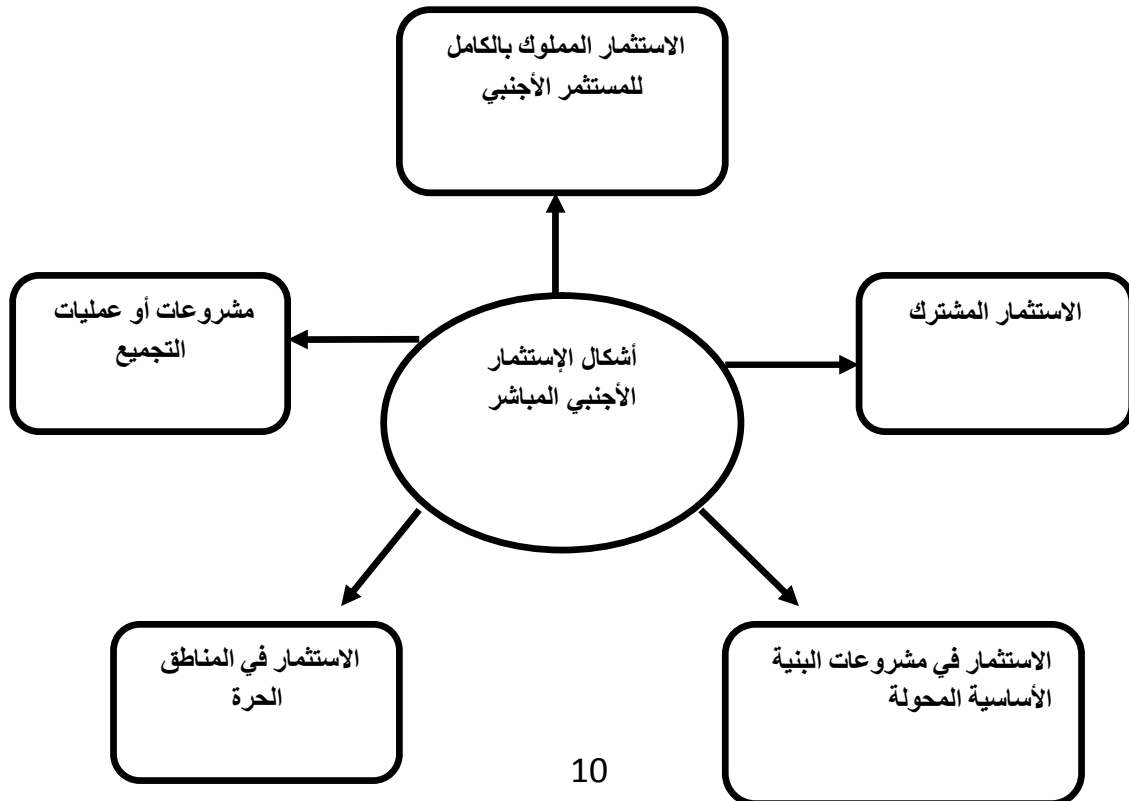
سمير محمد عبد العزيز يعرف أن الاستثمار الأجنبي المباشر " عبارة عن مشروعات مشتركة داخل بلد يسيطر عليه القائمون في بلد آخر، ويأخذ هذا الاستثمار في الغالب شكل فروع شركات أجنبية ومشروعات مشتركة ويعرفه نزيه عبد المقصود مبروك على أنه تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.

بينما يعرفه راييموند برنارد على أنه " وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وذلك بمساهمة رأس مال شركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأس مالها أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجنب في بلد آخر .

أشكال وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

## 1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

### أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر



**1-1 الاستثمار المشترك:** يعرف الاستثمار المشترك على أنه اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين احدهما وطني والآخر أجنبي، والطرف الوطني هنا قد يكون قطاعا خاصا أو عاما كما قد يكون شخصية معنوية

**1-2 الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:**

وهي أكثر الأنواع تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبيا مقارنة بالاستثمار المشترك، وتستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وتقاناتها وخطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها- إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك -أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف استنادا إلى دراسات الجدوى الاقتصادية المنجزة والخاصة بهذا الإنشاء أو الاستثمار.

**1-3 مشروعات أو عمليات التجميع:** وتأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص، يقوم من خلالها الطرف الأجنبي بتوفير المكونات الأصلية لمنتج معين وليكن سيارة مثلا على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وقد تنطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي.

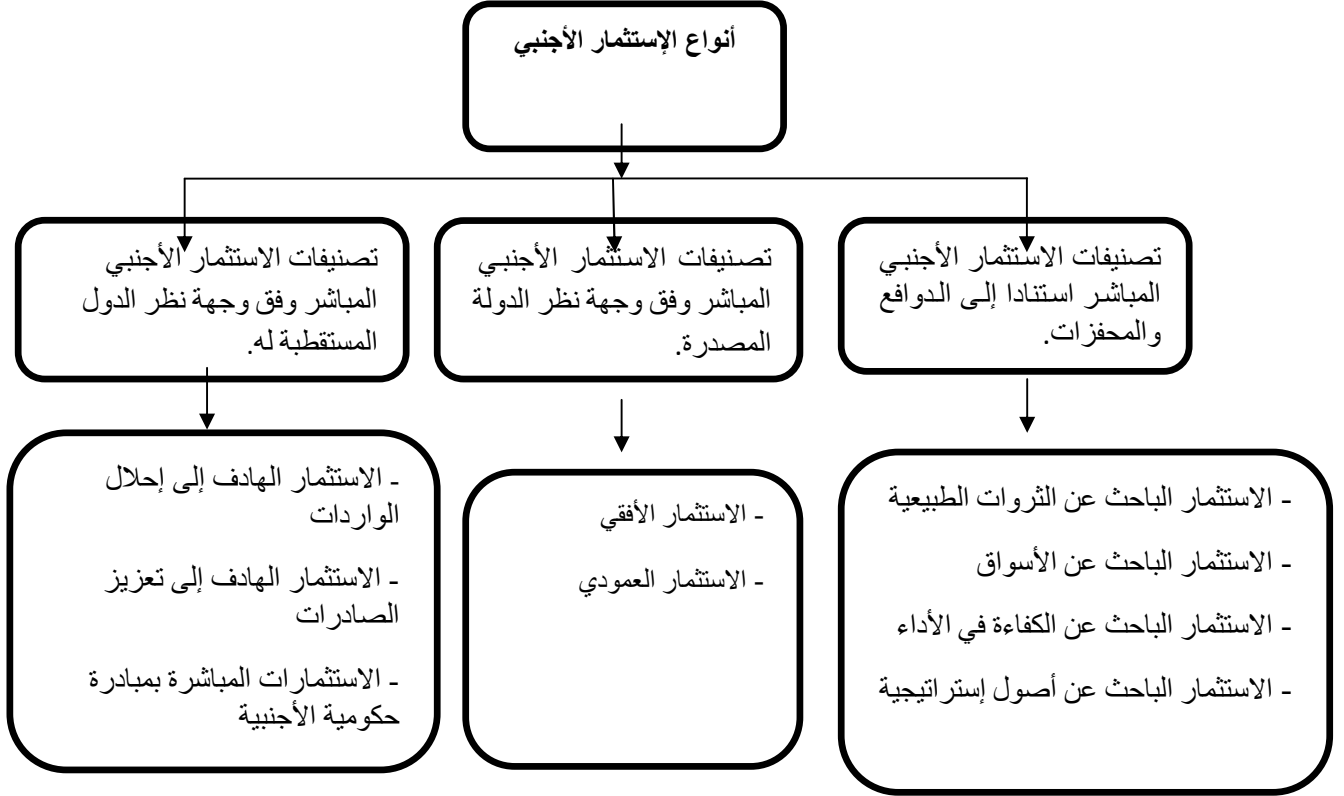
**1-4: الاستثمار في المناطق الحرة:** وتكون هذه الاستثمارات في النشاطات الموجهة للتصدير وتعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية، حيث يكون الاستثمار هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال القوانين المنظمة له وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي، وعادة ما يكون هدفه إنتاج سلع موجهة للتصدير.

**1-5: الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة:**

وهو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز لمدة تتراوح بين 20-50 سنة إلى مشاريع البنية الأساسية، مثل بناء محطات الكهرباء أو المطارات أو الطرق، ثم إستغلالها لمدة متفق عليها على أن يعود الاستثمار في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة فيما يعرف بعائلة (B.O.T) أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل، وهذا النوع مفيد للطرفين حيث أن الدولة تستفيد من التمويلات التي تتوافر عليها الشركات متعددة الجنسيات في بناء مشروعات البنية الأساسية والتي ستستفيد منها في المستقبل عند انتقال ملكيتها إليها، وفي الجانب المقابل يرى المستثمر الأجنبي أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية وتعود عليه بعائد اقتصادي خلال فترة الامتياز.

**2- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر :** اختلفت الأسس التي يتم على أساسها تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن هناك من يصنفه من منظار الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوثه، وهناك من يصنفه من وجهة نظر الدول المصدرة له، كما أن هناك من يصنفه من منظار الدول المستقطبة له.

**أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر**



## 2-1 تصنيفات الإستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات.

2-1-1 الإستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: يشجع هذا النوع من الإستثمارات على زيادة صادرات الدولة المضيفة من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الإستهلاكية.

2-1-2 الإستثمار الباحث عن الأسواق: يساهم هذا النوع من الإستثمار في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثارا توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والإستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للإستثمار.

2-1-3 الإستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يتم هذا النوع من الإستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية.

2-1-4 الإستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية: ويعتبر هذا النوع من الإستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والإستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات الدولة الأم.

## 2-2 تصنيفات الإستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدولة المصدرة

**2-2-1 الاستثمار الأفقي:** تكون فروع الشركات في هذا النوع من الاستثمار مستقلة عن الشركة الأم، وتتنحصر العلاقة فقط في عنصر الملكية لوسائل الإنتاج، والتحويل التكنولوجي والتمويل، ويهدف هذا النوع إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلعة أو سلع مشابهة للسلع المنتجة في الدولة الأم، وعادة ما يحدث هذا النوع من الاستثمارات بين الدول ذات المستوى المماثل من النمو.

**2-2-2 الاستثمار العمودي:** في هذا النوع من الاستثمارات يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية مثل التجميع أو صناعة المكونات كمنتج نهائي، أو تخصص الفرع في عمليات التسويق. إضافة إلى ذلك فإن الإنتاج الذي تقوم به فروع الشركات الأجنبية في الاستثمار العمودي عادة ما يكون موجه للتصدير لخدمة أسواق البلد الأم دون الأسواق المحلية.

### **2-3 تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدول المستقطبة له.**

**2-3-1 الاستثمار الهادف إلى إحلال الواردات:** يكون هدف الدولة المستقطبة لهذا النوع من الاستثمار - تكون عادة دولة نامية تطمح إلى تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي الذي يؤهلها إلى انتهاز سبيل التنمية المستدامة تعويض احتياجاتها من السلع والخدمات التي تستوردها من الخارج، بسلع محلية الصنع، حيث تعتمد في سبيل تحقيق ذلك على استقطاب الاستثمارات والشركات الأجنبية خصوصا في حالة غياب مصادر التمويل المحلية الكافية لتحقيق مثل هذا النوع من المشاريع.

**2-3-2 الاستثمار الهادف إلى تعزيز الصادرات:** يعتبر هذا النوع من الاستثمارات بالإضافة إلى الاستثمار الهادف إلى إحلال الواردات من بين أنجع الاستراتيجيات والمعايير التي يجب أن تتبعها الدول النامية كأسس عند استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن هذه الأنواع من الاستثمارات يخدم مصالح الدول النامية، فهي تساهم في توفير النقد الأجنبي، وتساهم في خلق مناصب الشغل ومحاربة البطالة خصوصا إذا وجهت إلى الصناعات كثيفة العمل نظرا لتوفر البلدان النامية على طاقات بشرية هائلة، وترفع من قدرتها التنافسية. وبالتالي توفير الدعم التي تركز عليها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

**2-3-3 الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية:** وعادة ما تتخذ هذه الاستثمارات صفة المشاريع الخيرية كالمنح والهبات ومبادرات إعادة الإعمار عند حدوث الكوارث.

### **- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر: يلزم توافر جملة من الخصائص في الاستثمار الأجنبي وهي:**

- غياب المنافسة الكاملة في الدول المضيفة و انخفاض المعروض من السلع في تلك الدول، مع عدم قدرة شركاتها الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية .
- أهمية التفوق التكنولوجي كمحدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة .
- احتفاظ الشركات بالخبرة الفنية و الاختراعات و الابتكارات التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات المحلية في الدول المضيفة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، يجب أن يحقق أرباحا أكبر من تلك التي يحققها في الداخل مع امتلاكه مزايا احتكارية أو شبه احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة.

**جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** تمثل محور اهتمام الباحثين والكتاب المعاصرين في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن المفيد عرض بعض وجهات النظر :

**A - النظرية الكلاسيكية :** تفترض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على كثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات المتعددة الجنسيات. فالاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها، الشركات المتعددة الجنسيات وليس الدول المضيفة. وتستند وجهة نظر أصحاب هذا الرأي إلى جملة من العوامل نوجزها :

- 1- صغر رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة، بدرجة لا يبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- 2- تميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الميتربول، بدلاً من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.
- 3- قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
- 4- إن ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة التي لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- 5- قد يترتب على وجود الشركات المتعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الدخل، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة بالمقارنة مع نظيرتها الوطنية، ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.
- 6- إن الشركات الأجنبية قد تؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة، واستغلالها من خلال اعتماد التقدم التكنولوجي على دولة أجنبية وخلق التبعية الاقتصادية والسياسية.

**B - النظريات الحديثة :** تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه أن كلا من طرفي الاستثمار "الشركات المتعددة الجنسيات والدول المضيفة"، تربطهما علاقة المصلحة المشتركة فكلاهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة، ويساعد الاستثمار الأجنبي حسب هذه النظرية، الدول المضيفة في تحقيق جملة من الأهداف هي :

- 1- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول.
- 2- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي.
- 3- خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي تنمية علاقات اقتصادية مع دول أخرى أجنبية.
- 4- تقليل الواردات.
- 5- يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.
- 6- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- 7- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية.
- 8- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتنسيق، وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها.

9-إن تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول المضيفة، يتوقف إلى حد كبير على المنافع السابقة الذكر.

والجدير بالذكر أن وجهة نظر رواد النظرية الحديثة تؤيدها الكثير من الأدلة والبراهين العملية، فمن ناحية نجد أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدول النامية، في تزايد مستمر من سنة لأخرى ، ومن ناحية أخرى فإن تنافس الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها أصبح حقيقة يفرضها الواقع على ما تقدمه هذه الدول، من ضمانات متعددة وامتيازات وتسهيلات مختلفة للشركات الأجنبية. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة مميزات تتجسد فيما يلي :

1-تنمية عمليات التصدير الزراعي والمعدني والحرفي للبلد المستقبل، يؤدي إلى خلق شبكات جديدة للمبادلات، لتجعل العرض أكثر قوة ومرونة لبعض السلع في السوق العالمية، وفي سوق البلد الأصل، فعلى سبيل المثال الاستثمارات اليابانية في قطاع مناجم الحديد في البرازيل.

2-يؤدي إلى تطوير الاستثمارات المكملة منتجة وغير منتجة، تسمح برفع معدل النمو الاقتصادي.

3-خلق قوة عاملة متطورة من المنظمين موجهة إلى تنظيم العمل.

4-دفع معدل الادخار المحلي، وخلق تدفقات مالية لتدعيم الموارد الموجهة إلى البلد المستقبل.

5-يسمح للبلد المستقبل بربط علاقات مالية واقتصادية مع البنوك الأجنبية، والأسواق الدولية للسلع والخدمات.

6-يمثل أحسن وسيلة للتمويل الخارجي ذلك أن الاستثمار المباشر لا يجعل الدولة المستقبلية تعيش دوامة المديونية وما يتبعها من تسديد خدمات الديون على فترات زمنية مختلفة.